Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وتعرض في موضع آخر لعلة ثقل الفعل ، فذكر رأي بعض البصريين والكوفيين في ذلك . وكان آخر ما تحدث عنه مما له صلة بالفعل ، امتناع الأفعال من الخفض ، وقد أفرد لذكر العلة في ذلك باباً خاصاً صدره بقول سيبويه ، ثم شرح هذا القول شرحاً مفصلاً ، تعرض فيه لذكر امتناع الأفعال من أن تضاف أو أن يضاف إليها ، وأورد في ذلك أسئلة كثيرة وشواهد متباينة ، ثم رد على الأسئلة وخرَّج الشواهد بما يلائم الأصل ، ولم يفته أن يلتفت إلى أسماء الزمان خاصة ، ليتحدث عن جواز إضافتها إلى الأفعال أو عدمه ، فقد خصها بحديث مطول ذكر فيه أقوال النحاة الذين يرون جواز هذه الإضافة ، وذكر شواهدهم ، ثم وقف من أقوالهم وشواهدهم موقف الناقد المفند ، يردّ ويرفض ويؤوّل .

٣ ـ الحرف

سبب تسمية الحرف ، وأضربه ، وحدّ كل منها ، واستحقاقه للبناء ، ومرتبته بالنسبة إلى الاسم والفعل ، هو ما تحدث عنه الزجاجي في كتابه ، مما له صلة بالحرف ، فكان نصيب الحرف في الكتاب دون نصيب كل من قسميه الاسم والفعل .

يرى الزجاجي أن الحرف حدّ بين الاسم والفعل ، ورباط بينهما ، لذلك سمي حرفاً . وحرف الشيء حدّه . ويقسم الحروف ثلاثة أقسام هي حروف المعجم التي تتألف منها الكلمات ، وحروف هي الكلمات نفسها ، وحروف المعاني .

ويعرّف كلاً منها فيقول : إن حروف المعجم هي الأصوات التي لا تدل على معنى من معاني الأسماء والأفعال ، ولكنها أصل تركيبها . والحروف والكلمات هي أبعاض الكلم ، وأما حروف المعاني فهي التي يعنى بها النحويون ، والتي جاءت لتدل على معان في غيرها . ويختم الزجاجي حديثه عن الحدّ باستعراض